الأمم المتحدة

A/69/61–E/2014/4

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 December 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٤
المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: التنمية الاجتماعية

الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها في عام ٢٠١٤

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/١٤٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويركِّز التقرير على الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي. ويتناول بمزيد من التفصيل المبادرات التي اتخذها المجتمع المدني استعدادا للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين، ويقدم طائفة من الاستنتاجات والتوصيات بشأن النهوض بوضع السياسات المتعلقة بالأسرة في إطار جهود التنمية الشاملة.

201213 191213 13-58914 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٦٧/١٤٢، أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين، عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة على جميع الصعد.

٢ – ودعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى النظر في الاضطلاع بأنشطة للتحضير للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية على الصعيد الوطني، ودعت الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها واللجان الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية إلى مواصلة تقديم معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها دعما لأهداف السنة الدولية وللأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين لإعلان السنة الدولية وإلى تبادل الممارسات السليمة والبيانات بشأن وضع السياسات المتعلقة بالأسرة.

٣ – وشجعت الجمعية في قرارها الدول الأعضاء على مواصلة بذل الجهود لوضع سياسات وبرامج مناسبة لمعالجة فقر الأسرة والإقصاء الاجتماعي وتحقيق التوازن بين العمل والأسرة والمسائل المشتركة بين الأجيال وعلى تبادل الممارسات السليمة في تلك المجالات. ومن بين استراتيجيات الحد من فقر الأسرة الموصى بها، هناك برامج الحماية الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية. وشجعت الدول الأعضاء أيضا على تعزيز الأحكام المتصلة بإجازة رعاية الطفل الممنوحة للوالدين وكفالة الاستفادة من ترتيبات العمل المرنة والمساواة بين الجنسين وترتيبات دعم رعاية للطفل وتعزيز مشاركة الوالدين من أجل تحسين التوازن بين العمل والأسرة. وفي مجال الإدماج الاجتماعي والتضامن فيما بين الأجيال، أوصت بتوفير المساعدة لأغراض الحماية الاجتماعية والاستثمار في المرافق التي تقدم الخدمات لمختلف الأجيال، وبتنفيذ البرامج التطوعية للشباب وكبار السن وبرامج التوجيه وتقاسم العمل.

٤ – وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠١٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، طلب المجلس إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تواصل استعراض الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة في إطار جدول أعمالها وبرنامج عملها المتعدد السنوات حتى عام ٢٠١٤، وأن تعقد في دورتها الثانية والخمسين حلقة نقاش احتفالا بهذه الذكرى. وشجع القرار أيضا الدول الأعضاء على تعزيز الوكالات الوطنية أو الهيئات الحكومية المعنية بتنفيذ ورصد سياسات الأسرة، أو القيام، عند الاقتضاء، بإنشاء أمثال تلك الوكالات والهيئات، وعلى البحث في تأثير السياسات الاجتماعية على الأسرة.

٥ - وهذا التقرير هو التقرير الرابع عن حالة الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. وقد وضعت التقارير السابقة إطار عمل للأعمال التحضيرية يستند إلى المواضيع الثلاثة الرئيسية المتصلة بالفقر والتوازن بين متطلبات العمل والأسرة والتضامن فيما بين الأجيال. ويتمعن هذا التقرير في السياسات والبرامج التي تعكف الدول الأعضاء على وضعها حاليا، مستندا بالأساس إلى ردودها على المذكرة الشفوية التي وجهتها إليها الأمانة العامة في أيار/مايو ٢٠١٣ (انظر الفرع الثاني - ألف أدناه). ويصف التقرير أيضا الأنشطة التمهيدية المتخذة على المستويين الإقليمي والدولي، مع التركيز على أنشطة المجتمع المدني. ويخلص التقرير إلى عدة استنتاجات وتوصيات بشأن إعداد خطة الأسرة المقبلة على المستوى الدولي.

ثانياً - الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة

ألف - الأعمال التحضيرية على المستوى الوطني

٦ - أبدى عدد من الحكومات وجهات نظره بشأن وضع سياسات الأسرة وقدّم أمثلة على ممارسات جيدة في مجالات الحد من فقر الأسرة، وتحقيق التوازن بين العمل والأسرة، والعلاقات فيما بين الأجيال ومجالات أخرى. وأشار بعض هذه الحكومات إلى مبادرات محددة تندرج ضمن الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين، وقدم مقترحات بشأن حلقة النقاش المقرر عقدها في الدورة الثانية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية احتفالا بهذه الذكرى.

٧ - ففي الأرجنتين، تشكل حماية الأسرة ودعمها جزءا أساسيا من السياسات العامة الرامية إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان وتحقيق النماء التام وإشراك أفراد الأسرة جميعا في الحياة الاجتماعية. ومن البرامج الرئيسية التي تنفذها الأرجنتين في هذا المجال هناك برنامج ''الأسرة الأرجنتينية'' وبرنامج ''الأرجنتين تعمل''. وقد بدأ منذ عام ٢٠٠٩ تقديم بدل إعالة الطفل الشامل لأي شخص بالغ يقدم الرعاية لطفل سواء كان هذا الشخص من العاطلين أو من العاملين في القطاع غير الرسمي و/أو من الذين يتلقون الأجر الأدنى. وقد شمل هذا البدل أكثر من ٣,٥ ملايين طفل من أبناء الأسر الضعيفة. وهناك مبادرات أخرى تهدف إلى تقديم الدعم لمراكز نماء الطفل، ولبرنامج وطني لمقدمي الرعاية في المنازل يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لكبار السن، وبخاصة ذوي الإعاقة منهم، أو لبرنامج ''مربَعُنا'' الموجه إلى الشباب، والذي يشجع على اتخاذ مبادرات تربوية ورياضية وثقافية لفائدتهم.

٨ - وفي بوركينا فاسو، هناك الخطة الوطنية لحماية الأسرة وتعزيزها التي وضعت تمشيا مع ما جاء في توصيات خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن الأسرة، ويسترشد بهذه الخطة في السياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة. وتشمل المجالات ذات الأولوية الحماية الاجتماعية لغرض الحد من فقر الأسرة، وتحسين الظروف المعيشية للفئات الضعيفة. ومن الجهود الملازمة للمساعي الشاملة المبذولة للحد من الفقر، هناك أيضا الجهود المتعلقة بتنمية قدرات أفراد الأسرة وتدريبهم على مزاولة أنشطة مدرة للدخل. وتركز الأنشطة الرامية إلى الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة على تنظيم حملات تربوية تغطي مجموعة متنوعة من المواضيع، منها التصدي للممارسات التقليدية الضارة كاستئصال البظر والإكراه على الزواج أو الزواج المبكر والعنف ضد المرأة، والترويج لتنظيم الأسرة وللصحة الإنجابية.

٩ - وفي كولومبيا، ينفذ المعهد الكولومبي لرفاه الأسرة برامج لدعم توفير التدريب في مجالي تقديم الرعاية وإقامة العلاقات. ويقدم المعهد المساعدة في وضع مبادئ توجيهية للسياسة الوطنية للأسرة في كولومبيا بهدف كفالة تقديم موارد اقتصادية وقانونية وثقافية للأسر باعتبار الأسرة عنصرا من عناصر تحقيق التنمية. ويقوم البرنامج الوطني لتحقيق رفاه الأجيال على مبدأ تقاسم المسؤولية بين الأسرة والمجتمعات المحلية والدولة، ويعمل على تعزيز حماية الأطفال والمراهقين داخل أسرهم ومجتمعاتهم المحلية وعلى الصعيد المؤسسي، وذلك لفائدة ٢٤٠ ٠٠٠ طفل من جميع أنحاء البلد.

١٠ - وفي قبرص، يلبي مخطط إسكان ذوي الدخل المنخفض الاحتياجات القائمة في مجال السكن بالنسبة للأسر المنخفضة الدخل، بما فيها الأسر الوحيدة الوالد أو الوالدة والأزواج الشبان وأصحاب الاحتياجات الخاصة والأشخاص ذوو الإعاقة. ويتيح المخطط أيضا قروضا منخفضة الفائدة وطويلة الأجل للأسر المستوفية للشروط.

١١ - وفي أيرلندا، تهدف الاستراتيجية الوطنية للمرأة المراد بها أساسا تعزيز التوازن بين العمل والأسرة إلى معالجة أوجه الاختلال في تقاسم أعباء الحياة الأسرية ورعاية الأطفال بين المرأة والرجل. ويقدم برنامج مراكز موارد خدمات الأسرة والمجتمعات المحلية البالغ عددها ١٠٦ مراكز موزعة في جميع أنحاء البلد خدمات شاملة لفائدة الأسر المقيمة في المناطق المحرومة في جميع أنحاء البلد استنادا إلى نهج يشمل جميع المراحل الحياتية. وهذه المراكز هي منظمات تشاركية وتمكينية تيسر تقديم الدعم للأسر وتتولى في الوقت ذاته بناء قدرات المجتمعات المحلية وتعدّها لاستلام مقاليد القيادة. ويقدم كل مركز مجموعة من الخدمات الشاملة والهادفة وفرصا لتنمية القدرات كالدورات التعليمية والتدريب، وإسداء المشورة، وإتاحة فرص الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وخدمات رعاية الأطفال والنوادي خارج

أوقات الدراسة وغير ذلك من المرافق. وعلى مستوى السياسة العامة، تقيم مراكز موارد الأسرة شراكات مع المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة المتطوعين منهم والقانونيين، وتساهم في تفهّم تأثير القرارات المتعلقة بالسياسة العامة في الأسر والمجتمعات المحلية، وتؤدي دورا في التأثير على عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بتقديم الدعم للأسرة والنهوض بالمجتمعات المحلية.

١٢ - وفي الجبل الأسود، تشمل الحقوق الأساسية في الحماية الاجتماعية تقديم إعانات أسرية، ورصد استحقاقات تتعلق بخدمات لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة واحتضانهم ورصد اعتمادات لأغراض الرعاية الخاصة، إضافة إلى رصد استحقاقات تتعلق بخدمات رعاية صحة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليمهم. وقد أدخلت في الآونة الأخيرة على قانون العمل تعديلات تم بموجبها التمديد في إجازة الأمومة، ومنح الإجازة الوالدية، وتحسين أحكام حماية العمالة. ويمنح للوالد الوحيد أو الوالدة الوحيدة لأطفال سنهم دون السابعة مركز يخول التمتع بحماية خاصة من حيث الحراك وساعات العمل الإضافي والتغييرات الهيكلية في نظام العمل.

١٣ - وفي رومانيا، تقدم الدولة منحة حكومية عن أي طفل سنه دون ١٨ عاما. وبالإضافة إلى ذلك، تكفل منحة تربية الطفل بصيغتها الجديدة استحقاقات عن مواليد عام ٢٠١١ فصاعدا، وبإمكان الوالدين أن يختاروا من بين عدة خيارات فيما يتعلق بتلقي إعانة شهرية للتعويض عن فقدان الدخل، أو الاستفادة من عدة حوافز للإدماج في سوق العمل بالنسبة لمن لهم أطفال في سن الثانية. وتتلقى الأسر المنخفضة الدخل بدل إعالة الأسرة وإعانة مالية للإسكان.

١٤ - وفي إسبانيا، تهدف الخطة الاستراتيجية الوطنية الجديدة للأطفال والمراهقين (٢٠١٣-٢٠١٦) إلى مساعدة الأسر في مسؤولياتها المتعلقة برعاية الطفل وتعليمه ونمائه عموما، بما يشمل اتخاذ تدابير لتحقيق التوازن بين العمل والأسرة. وتركز أحكامها المتعلقة بالحماية والإدماج على الصعيد الاجتماعي على الأطفال والمراهقين المعرضين للمخاطر. وتركز خطة العمل الوطنية الجديدة للإدماج الاجتماعي (٢٠١٣-٢٠١٦) على مكافحة فقر الأطفال، وتعزيز الإدماج بتوفير فرص العمل، وتقديم الخدمات الأساسية إلى الأسر المعيشية الأشد ضعفا. وتعزز الخطة الإسبانية الشاملة لمساعدة الأسر الحماية الاجتماعية والقانونية والاقتصادية المقدمة للأسر، كما توطد التضامن بين الأجيال وتحسن قدرات الوالدين على أداء واجباتهم الأسرية. وقد أنشئت على المستويين الإقليمي والمحلي عدة آليات للإدارة والتنسيق لأغراض تنفيذ السياسات المتعلقة بالأسرة، وتم توسيع نطاق التعاون مع المجتمع المدني والخبراء الأكاديميين.

١٥ - أما السويد فتتبع في وضع سياستها الوطنية للأسرة نهجا مراعيا للطفل، يسعى إلى تهيئة ظروف تساعد كلا من الطفل ووالديه على النماء والنضج في كنف الأسرة وباعتبارهم أفرادا. وقد أدخلت على هذه السياسة منذ عام ٢٠١٠ تعديلات منها تزويد الأسر الكثيرة الأفراد بمنحة تكميلية للمنحة المقدمة في إطار نظام الاستحقاقات القائم لهذا الغرض، وكذلك بمنحة سكن أعلى، وزيادة منحة الإعالة بهدف تعزيز صحة الطفل ونمائه. وتضع الحكومة السويدية أيضا تحقيق التوازن بين العمل والأسرة ضمن أولوياتها. وتعزز العلاوة الممنوحة للتشجيع على تحقيق المساواة بين الجنسين، والتي هي شكل من أشكال الإعفاء الضريبي، المساواة بين الوالدين في تقاسم الإجازة الوالدية. وهناك منحة للتعويض عن رعاية الأطفال تتمثل في تقديم دعم مالي للأبوين الذين يتولون بأنفسهم رعاية أبنائهم في منازلهم بدلا من أخذهم إلى مراكز تقديم خدمات رعاية الأطفال.

١٦ - وفي سويسرا، يسعى البرنامج الوطني لمنع ومكافحة الفقر إلى تحسين فرص تعليم الأطفال والشباب والبالغين المحرومين. ويجري حاليا بذل الجهود من أجل توسيع نطاق الإعانات الأسرية وتوفير مرافق رعاية الطفل لمساعدة الوالدين على تحقيق التوازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية. والعمل جار حاليا لمراجعة الإجازة الوالدية. وفي إطار تعداد السكان، سيضطلع بدراسة استقصائية مواضيعية جديدة بشأن الأُسر والأجيال اعتبارا من عام ٢٠١٣ بغية الحصول على معلومات بشأن التغييرات الطارئة على حالة الأسر وتأثيرها في العلاقات بين الأجيال.

١٧ - وفي تونس، شهدت سياسة الأسرة تحوّلات مطردة نتيجة إدخال تغييرات قانونية وتحسينات على مستوى التعليم وأيضا عاملي الهجرة والتحضر وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والاقتصادية. وتعززت أحكام مجلة الأحوال الشخصية في تونس التي تحظر تعدد الزوجات وتنظم الطلاق القانوني (مُنهية بذلك الممارسة التقليدية التي تمنح للرجل الحق في تطليق زوجته)، بإضافة حكم جديد ينص على المسؤولية المشتركة للأبوين عن رفاه الأطفال على أساس الشراكة الزوجية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ منصب جديد لقاضي شؤون الأسرة لكفالة المساواة في المعاملة بين الزوجين فيما يتعلق بتحديد مستقبل أطفالهما من مختلف الجوانب. وتسعى خطط العمل التونسية المتعلقة بالأسرة إلى تمتين الأواصر الأسرية بتعزيز استقرار الزواج والتنشئة الاجتماعية للأطفال والرفاه الاقتصادي والمادي للأسر المعيشية. وهناك عدة أنشطة أخرى من المقرر الاضطلاع بها للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين على المستوى الوطني.

١٨ - وتركز السياسات المتعلقة بالأسرة في أوكرانيا أساسا على تحسين مستويات المعيشة للأسر التي لديها أطفال. وفي ضوء التحديات الديمغرافية وانخفاض معدل الخصوبة، يكتسي

دعم الأسر الكبيرة أهمية خاصة ويشمل تخفيض نفقات السكن، بما في ذلك تكاليف المنافع، وتمكين الأطفال من استخدام وسائل النقل العام مجانا. وسعيا لتعزيز الاعتراف بالأمومة، تُمنَح معاشات خاصة للأمهات اللاتي ربين خمسة أطفال أو أكثر. وقد وُضع في الآونة الأخيرة برنامج للدعم الاجتماعي يستهدف الأسر وتتولى الدولة إدارته. ويعزز هذا البرنامج التوعية بالحياة الأسرية والأبوة الإيجابية ومنع العنف. وتُنظَّم أيضا أنشطة للتوعية تتعلق بالاحتفال بأيام الأسرة وبيوم الأم.

١٩ - وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، تمثل حماية الأسرة عنصرا هاما في نموذج التنمية الجديد للبلد، وهو نموذج يستند إلى حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والإدماج الاجتماعي، وإعادة توزيع الثروة بشكل عادل، والحماية الاجتماعية، وإنشاء آليات للحد من الفقر وعدم المساواة. وتضع الحكومة سياسات تتعلق بالأسرة بهدف تمتين العلاقات الأسرية على أساس المساواة في الحقوق والمسؤوليات والتضامن والاحترام المتبادل. وترمي خطة الحكومة للإدماج الأسري إلى إعادة إدماج الأطفال الذين قضوا مدد احتجاز في مؤسسات إصلاحية في أسرهم الأصلية. وتُبذَل حاليا جهود من أجل تحسين خدمات الأمومة وحماية الطفل[(١)].

٢٠ - وقدمت عدة دول أعضاء اقتراحات للقضايا التي سيتم تناولها في جلسة المناقشة التي ستُعقد في الدورة الثانية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية. وتشمل تلك القضايا التحديات الديمغرافية، والإجازة الوالدية، والحياة العملية، والخصوبة، والدور المحوري الذي تضطلع به استحقاقات رعاية الطفل الشاملة والدعم المقدَّم للوالدين، بما في ذلك الترتيبات المتصلة بكيفية الوصول إلى المجموعات المستهدفة ونوع الدعم المتوخى تقديمه. وتتمثل القضايا الأخرى المطروحة للمناقشة توعية الشباب بالحياة الأسرية لدرء نشوب الخلافات وحالات الطلاق والعنف داخل الأسرة، وتعزيز الأبوة المسؤولة، وتحسين مشاركة الرجال في الحياة الأسرية. ومن القضايا التي يمكن أن ينظر فيها المناقشون أيضا حماية الأطفال المستضعفين، وإجراء دراسات استقصائية بشأن استخدام الوقت وإدراجها في الحسابات القومية، ووضع السياسات العامة استنادا إلى نتائج هذه الدراسات.

باء - المبادرات الإقليمية

٢١ - عُقدت مشاورة الخبراء المتعلقة بالأسرة في أفريقيا، في أديس أبابا يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ونظم الاجتماع الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع مركز

(١) يرد المزيد من الأمثلة على البرامج الموجهة إلى الأسرة في الفرع ثانيا - جيم من هذا التقرير.

التنسيق المعني بالأسرة في شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ومن القضايا المطروحة للنقاش الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والاتجاهات الديمغرافية التي تؤثر في الأسر الأفريقية وضرورة التصدي لها بوضع السياسات؛ وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية من أجل معالجة فقر الأسر المعيشية ضمن الفئات الضعيفة؛ وعدم المساواة بين الجنسين داخل الأسر وفي المجتمع بوصفها عائقا يحول دون القضاء على الفقر.

٢٢ - وعلى مر السنين، أدى عدد من الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية، مثل استمرار البطالة والعمالة الناقصة، وازدياد الهجرة، وتنامي عدد الأسر المعيشية التي تعولها نساء، وارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وبالإيدز، إلى تشتيت جهود آليات الدعم الذي دأبت على إتاحته الأسر الموسعة في أفريقيا، بل أفضت إلى استنفاد موارد تلك الآليات في بعض الحالات. وغالبا ما أسفرت هذه الاتجاهات عن استمرار فقر الأسر، وازدياد التعارض بين متطلبات العمل والأسرة، وانفصام الأواصر بين الأجيال، وتفكك الأسر عموما، كل ذلك على خلفية آليات ضمان اجتماعي غير ملائمة[٢].

٢٣ - وانصب تركيز المشاورة بشكل كبير على حقوق الأسر وواجباتها ومسؤولياتها، علاوة على الممارسات التقليدية الضارة من قبيل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وما زال التمييز ضد المرأة شائعا في قوانين الأسرة في أفريقيا، وذلك في الجوانب المتعلقة بالطلاق وحضانة الأولاد. فلا غرابة بالتالي أن تركز الاستجابات على صعيد السياسات على النساء والفتيات والأطفال في غالب الأحيان. ومع ذلك، فالسياسات التي تركز على الوحدات الأسرية وتجنّد الرجال والفتيان كشركاء في تمكين المرأة باتت لا غنى عنها لوضع حلول طويلة الأمد. وقد اعتمد الاجتماع موقفا مشتركا بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية للسنة الدولية للأسرة، ركز فيه على عدد من هذه القضايا. وعُرض الموقف المشترك لاحقا على الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي، المعقود في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢[٣].

---

(٢) انظر مشروع الموقف الأفريقي المشترك بشأن الأسرة في ما يتعلق بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، المتاح في الموقع الشبكي التالي: http://www.un.org/esa/socdev/family/docs/egm12/AUCOMMONPOSITIOFAMILY.pdf.

(٣) يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن الاجتماعات الإقليمية، بما فيها الاجتماعات التي يتناولها هذا التقرير بالمناقشة، على الموقع الشبكي التالي: http://undesadspd.org/Family/InternationalObservances/TwentiethAnniversaryofIYF2014/RegionalMeetings.aspx.

٢٤ - وعقد اجتماع فريق الخبراء الإقليمي المعني بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعنون ''حماية الأسرة العربية من الفقر: العمالة والإدماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال''، في الدوحة يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقيَّم الاجتماع، الذي نظمه معهد الدوحة الدولي للأسرة، السياسات الموجهة إلى الأسرة في المنطقة. وشملت المواضيع التي جرى النظر فيها الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة التي تؤثر في الأسرة وضرورة اتباع سياسات ملائمة في هذا الصدد؛ والتحديات التي تواجهها الأسر التي تعيش في فقر؛ ومشاركة المرأة في سوق العمل وأثر ذلك على التوازن بين متطلبات الأسرة والعمل؛ وأهمية منح الإجازة الوالدية وإعمال ترتيبات الدوام المرنة وإتاحة خدمات لرعاية الطفل ذات نوعية جيدة؛ ومشاركة الرجال في المسؤوليات الأسرية؛ وإنشاء نظم الحماية الاجتماعية الملائمة للأسر؛ والاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في العلاقات بين الأجيال؛ ومشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأسرية.

٢٥ - وأبرزت المناقشات أن صرف إعانات الأسر ومنح إجازات أمومة ملائمة ودفع استحقاقات رعاية الطفل تكاد تكون منعدمة رغم التصريحات المؤيدة لدعم الأسر في المنطقة؛ وأن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل تظل هي الأدنى عالميا، في حين أن معدل بطالة النساء هو الأعلى عالميا. كذلك إن زواج الأطفال شائع، ولم يُحرَز سوى القليل من التقدم على صعيد المساواة بين الجنسين. وأُعرب أيضا عن القلق من تداعيات الربيع العربي على المساواة بين الجنسين، حيث لاحظ بعض الخبراء تراجعا في المكاسب المحققة للمرأة. وعلاوة على ذلك، فالبحوث المتعلقة بالأسرة والسياسات الموجهة إليها محدودة جدا في المنطقة. وتناولت التوصيات الصادرة عن الاجتماع القضايا المذكورة أعلاه، وتم تعميمها على الحكومات في المنطقة.

٢٦ - ونظمت وحدة التعاون التقني التابعة للشعبة ومركز التنسيق المعني بالأسرة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حلقة عمل لبناء القدرات في مجال السياسات الموجهة للأسرة من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التوازن بين متطلبات العمل والأسرة في أمريكا اللاتينية، وذلك في سانتياغو في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣. وسعت حلقة العمل إلى توعية المسؤولين الحكوميين بأهمية التركيز على الأسرة في صوغ السياسات حتى تتكلل جهود التنمية الشاملة بالنجاح، وضمت ممثلين عن حكومات ١٥ بلدا في المنطقة (الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبنما، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وكوبا، وكوستاريكا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس).

٢٧ - وألقى مسؤولون من الشعبة ومن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عددا من العروض بشأن الفقر والتوازن بين متطلبات العمل والأسرة في أمريكا اللاتينية، بينما عرض ممثلو الحكومات الممارسات السليمة المتبعة في بلدانهم. وانصبّ تركيز أغلب العروض الملقاة على السياسات الموجهة للأسرة بهدف القضاء على الفقر. وخلال المناقشات، جرى تبادل الآراء بشأن وضع السياسات المتعلقة بالأسرة والتقدم المحرز بشكل عام في مجال التنمية الاجتماعية في المنطقة. وعموما، اتفق المشاركون على أن معظم السياسات الاجتماعية المتبعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تركز على النساء اللاتي يعلن أطفالا بدل التركيز على الوحدات الأسرية بشكل عام، وأنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لإشراك الرجال في صوغ السياسات. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى تحسين مراعاة منظور الأسرة في تقرير السياسات عموما. ويطغى في المنطقة استخدام التحويلات النقدية الموجهة للأسر المعيشية الفقيرة أساسا، حيث لم تُظهر عمليات التقييم العديدة انخفاض معدل الفقر العام فحسب، بل وأيضا حدوث أثر إيجابي على المتغيرات المرتبطة بالتعليم، مثل متابعة الدراسة والإنجاز الدراسي والمهارات المعرفية. وعلى الصعيد الصحي، تشير الأدلة إلى ما يترتب على بعض البرامج من أثر إيجابي على نواتج الصحة، ومنها مثلا تغذية الطفل ونموه النفسي الحركي[٤]. وقد وُضعت سياسات شاملة لتحقيق التوازن بين متطلبات العمل والأسرة في عدد قليل من البلدان فقط (مثل الأرجنتين وشيلي)، ولكن فحتى عندما توجد في شكل محدود، لا يستفيد منها غير العمال (وأغلبهم من النساء) في الاقتصاد النظامي.

جيم - الأعمال التحضيرية على الصعيد الدولي

لجنة التنمية الاجتماعية

٢٨ - تستعرض لجنة التنمية الاجتماعية كل عام الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤. ففي الدورة الحادية والخمسين للّجنة، المعقودة في الفترة من ٦ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، أكدت الدول الأعضاء من جديد الدور المهم الذي تضطلع به الأسر في المجتمع وفي جهود التنمية عموما وأشارت إلى أن التحضير للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها يتيحان فرصة سانحة لتوجيه الانتباه إلى السياسات التي تركز على الأسرة بوصفها جزءا من استراتيجيات التنمية.

(٤) Cecilia Rossel, Políticas para las familias en América Latina: Panorama de políticas de reducción de pobreza y conciliación entre trabajo-familia، تموز/يوليه ٢٠١٣.

٢٩ - ورئي أن إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية لدعم وضع السياسات والبرامج الموجَّهة نحو الأسرة، أمر يكتسي أهمية خاصة، شأنه في ذلك شأن توعية الجمهور بأهداف الذكرى السنوية.

٣٠ - أما على المستوى الإقليمي، فقد وضع الاتحاد الأفريقي، تحت رعاية مجلس وزراء التنمية الاجتماعية، الصيغة النهائية للموقف الأفريقي بشأن الاحتفال، وتناول فيها قضايا الأسرة والفقر والتضامن بين الأجيال والتوازن بين متطلبات العمل والأسرة. واعتبر الاتحاد الأوروبي الذكرى السنوية المقبلة فرصة أخرى لتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بوضع السياسات التي تركز على الأسرة.

٣١ - وأفادت تقارير بأن بوتسوانا وجامايكا وجنوب أفريقيا قامت بأعمال تحضيرية للذكرى السنوية على الصعيد الوطني. وفي جنوب أفريقيا، أتاحت هذه المناسبة الفرصة لتحديد التحديات التي تواجه الأسر، وتبادل نماذج أفضل الممارسات للتصدي لتلك التحديات، وتقديم خدمات متكاملة للأسر.

٣٢ - وفي ما يتعلق بوضع السياسات، أشارت الحكومات إلى أهمية تكييف السياسة الاجتماعية لتلبية احتياجات الأسر وتعزيز تماسكها حتى تتمكن من أداء أدوار ملائمة داخل المجتمع، ومنها دورا التوعية وتقديم الرعاية. ووافق الاتحاد الأوروبي على التوصيات المتعلقة بتقرير السياسات الواردة في تقرير الأمين العام (A/68/61-E/2013/3)، وأقر بالأهمية الحاسمة التي تكتسيها تدابير توفير الدعم للأسر إذا ما أريد تحسين التضامن بين الأجيال ومكافحة الفقر. وأشار الاتحاد الأوروبي أيضا إلى مبادراته المتعلقة بالأسرة والرامية إلى التصدي للتغيرات الديمغرافية وتعزيز تقييم السياسات في مجال الأسرة وتبادل الممارسات السليمة. واعتبر أن وضع سياسات مراعية للتوازن بين العمل والأسرة ومكافحة فقر الأطفال أمران يكتسيان أهمية خاصة.

٣٣ - ورحبت عدة وفود بالاعتراف بالأسرة عمادا للتضامن بين الأجيال والتماسك الاجتماعي، وبأنها تتحمل المسؤولية الأولى عن نماء الأطفال وتعليمهم وتنشئتهم الاجتماعية. وأشارت الوفود أيضا إلى ضرورة إرساء منظور داعم للأسرة في جميع جوانب التنمية.

٣٤ - وأشارت الوفود إلى ما تتسم به السياسات المركزة على الأسرة من أهمية في كسر حلقة الفقر المتوارث بين الأجيال ونقل الأسر من حالة التعويل على الرعاية الاجتماعية إلى حالة الرفاه. واعتُبر تنفيذ السياسات الموجهة للأسرة وإتاحة فرص اقتصادية أفضل للمرأة استثمارا عالي المردود. وأشارت عدة دول أعضاء إلى حدوث تحوّل في وجهة التحويلات النقدية والاستحقاقات الأخرى حيث صارت تركز على الأسر المعيشية بعد أن كانت تركز

على الأفراد، فعلى سبيل المثال، شهد النهج المتبع في تقديم الحماية الاجتماعية في بعض البلدان تحوّلاً من التركيز على فرادى المستفيدين وأضحى يركز على نظم دعم الأسر. وفي العديد من البلدان، انصبّ تركيز السياسات المتعلقة بالأسرة على ضمان المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات المتعلقة بالأسرة والعمل. وأُشيرَ أيضا إلى لمِّ شمل الأطفال بأسرهم بوصفه مجالا هاما من المجالات السياساتية.

٣٥ - واعتُبرت برامج دعم الأسر عنصرا حاسما في تعزيز التضامن بين الأجيال ومكافحة الفقر وتحسين التوازن بين متطلبات العمل والأسرة. وسلطت الوفود الضوء على عدة برامج موجهّة للأسرة على الصعيد الوطني. فهناك برنامج يرمي إلى توفير دخل للأسرة بوازع من المسؤولية الأخلاقية عن طريق دفع إعانات مالية لحوالي ٠٠٠ ١٧٠ أسرة من الأسر الأشد ضعفا في شيلي بهدف مكافحة الفقر. كذلك تتلقى الأسر المستفيدة، ولا سيما تلك التي تعيلها نساء، دعما لبناء القدرات حتى يتسنى لها الحصول على عمل مدر للدخل. أما في باراغواي، فيقدم برنامج تيكوبورا تحويلات نقدية مشروطة للأسر التي تعيش في فقر مدقع من أجل تعزيز اندماجها الاجتماعي بشكل تدريجي، ويستفيد منه حوالي ٢٤,٥ في المائة من الأسر الفقيرة و ٤٢,٦ في المائة من الأسر التي تعيش في فقر مدقع.

٣٦ - وأكد المندوبون أن كلا من الأسرة والحكومة يتقاسم مسؤولية الاستثمار في رأس المال البشري الذي يشكله أفراد الأسرة، وأنه من المهم ألا يُنظر إلى الأسرة على أنها مجرد متلقٍّ سلبي للاستحقاقات، بل كسيّدة أمرها وصانعة مستقبلها في المقام الأول، ومن ثم فهي ملزمة بالوفاء بمسؤولياتها. ففي السلفادور، تم توفير قسائم للحصول على الرعاية الصحية والتعليم في الريف لما عدده ٠٠٠ ٩١ أسرة ريفية فقيرة. وتطبق بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى برامج التحويلات النقدية على نطاق واسع، حيث تدفع نيكاراغوا والبرازيل رواتب شهرية للأسر الفقيرة التي تلتزم بإبقاء أطفالها في المدارس وضمان إجراء فحوصات طبية منتظمة لهم. ويساعد برنامج ''المنحة العائلية'' في البرازيل على كسر حلقة الفقر المتوارث بين الأجيال، ويقلل من عمالة الأطفال، ويعزز فرص الحصول على التعليم، وكان له دور رئيسي في الحد من الفقر بنسبة ٤٠ في المائة، وفي تقليص الفقر المدقع بنسبة ٥٢ في المائة منذ عام ٢٠٠٣. وهناك برنامج اتحادي جديد، عنوانه ''البرازيل الحنون''، يرمي إلى مساعدة أشد الأُسر فقرا التي لديها أطفال لا يتجاوز عمرهم ٦ سنوات. أما برنامج المنحة الخضراء في البرازيل فيدفع تحويلات صغيرة لأشد الأسر فقرا من أجل تعزيز جهود حفظ البيئة. وفي إكوادور، هناك منحةٌ مشروطة تقدم إلى الأسر الفقيرة لتطوير القدرات البشرية بالتركيز على المسؤولية المشتركة للعائلة، ساعدت على تحسين صحة الأطفال والالتحاق بالمدارس. أما في جمهورية فنزويلا البوليفارية، فهناك البعثات البوليفارية التي تتمثل في سلسلة من برامج الرعاية

الاجتماعية، من بينها بعثة التغذية وبعثة أمهات الحي، اللتان تعترفان بقيمة عمل المرأة في المترل. وتقدم جامايكا استحقاقات لما عدده ١٤٠ ٠٠٠ أسرة من خلال برنامج التحويلات النقدية المعنون ''التقدم من خلال الصحة والتعليم''. وقد انتهت جامايكا أيضا من وضع سياستها الوطنية بشأن الأبوة والأمومة، وأقرت قانونا لإنشاء لجنة وطنية لدعم الأبوة والأمومة من أجل تمكين الوالدين.

٣٧ - وفي الصين يجري تقديم السكن المدعم للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وهناك أيضا برامج لتشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل وعودتها إليه وبرامج رعاية ذات جودة عالية بأسعار معقولة. وفي باكستان، يقدم برنامج بينظير لدعم الدخل الخدمات الأساسية ويستثمر في التنمية البشرية. ويتم تحديد الأسر المستوفية للشروط على أساس مسح لقياس مستوى الفقر. ويوفر البرنامج أيضا التدريب المهني لفرد واحد من كل أسرة مستفيدة وقروضا بدون فوائد لدعم الأعمال التجارية الصغيرة أو العمل للحساب الخاص. وتمت إضافة المساعدة في التعليم والرعاية الصحية باعتبارها مكونات جديدة للبرنامج.

٣٨ - وفي المغرب تم إنشاء صندوق التضامن العائلي لدعم النساء المستضعفات، بمن فيهن الأرامل. وقلصت إندونيسيا معدل الفقر بين الأسر الضعيفة من خلال تحسين جودة التعليم والرعاية الصحية. وتهدف خططها للأعمال التجارية المشتركة من أجل المرأة إلى جانب مؤسسات تمكين الأسرة إلى تعزيز البرامج الموجهة للأطفال. وأنشئ صندوق المساعدة الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية لتمكين المرأة اقتصاديا من خلال النهوض بالمشاريع المدرة للدخل. وفي كينيا، يجري حاليا إعداد مشاريع قوانين تتعلق بالزواج وحماية الأسرة والممتلكات الزوجية لتعزيز الأسر. وفي زمبابوي، يوفر المخطط الاجتماعي المنسق للتحويلات النقدية دخلا نقديا شهريا غير مشروط ويتيح الحصول على الخدمات الأساسية للأسر المعيشية الفقيرة والتي تعاني من نقص فرص العمل.

٣٩ - وفي جنوب أفريقيا، تم مؤخرا الانتهاء من صياغة الكتاب الأبيض للأسر. ويرى الكتاب في الأسرة شرطا أساسيا لتحقيق التنمية، ويسعى إلى تعميم قضايا الأسرة وإدراجها في صلب مبادرات رسم السياسات على النطاق الحكومي من أجل تعزيز رفاه الأسرة في البلاد. وبالمثل، تجري مشاورات في بوتسوانا لإعداد مشروع إطار السياسة العامة للأسرة.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٤٠ - نظمت شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العديد من الاجتماعات وحلقات العمل والنقاش والحلقات الدراسية

في إطار التحضير للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، بالتعاون مع الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، وكذلك منظمات المجتمع المدني (انظر أيضا الفرع ثانيا – دال).

٤١ – وعُقدت حلقة نقاش بشأن تعزيز الاندماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال في إطار اليوم الدولي للأسرة لعام ٢٠١٣ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، نظمتها شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، في إطار الإحاطة الإعلامية الأسبوعية التي تقدمها إدارة شؤون الإعلام للمنظمات غير الحكومية من أجل زيادة وعي منظمات المجتمع المدني بالقضايا المشتركة بين الأجيال. وأقرت حلقة النقاش بما تؤديه البرامج المشتركة بين الأجيال من دور حيوي في تعزيز التضامن بين الأجيال داخل الأسر والمجتمعات المحلية. فهذه البرامج تتيح إطارا لإقامة علاقات إيجابية عبر الأجيال، وترتقي بنوعية الأواصر بين أفراد الأسرة، حيث يتم وضعها في إطار احترام المعاملة بالمثل ومواطن القوة لدى كل جيل.

٤٢ – وأشار أعضاء حلقة النقاش إلى أن البرامج المشتركة بين الأجيال تختلف في جميع أنحاء العالم، وتقع عموما ضمن أربع فئات، هي: (أ) شباب في خدمة المسنين، مثل البرامج التي تتيح للشباب تعليم المسنّين كيفيةَ استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ و (ب) مسنّون في خدمة الشباب، ومثال ذلك قيام المسنين بتقديم دروس خصوصية في المدارس أو بتوفير التوجيه والإرشاد للأمهات المراهقات أو حماية الأطفال في طريقهم إلى المدرسة؛ و (ج) شباب ومسنون يعملون معا، مثلا في برامج توزيع الوجبات الغذائية أو تعليم الرياضيات والعلوم معا للأطفال الأصغر سنا؛ و (د) مواقع مشتركة بين الأجيال، مثل أماكن الرعاية النهارية للبالغين التي تشترك في الموقع مع مراكز رعاية الأطفال، أو توطين برنامج ما بعد الدوام المدرسي في مركز المسنِّين. وقد ثبت أن برامج من قبيل البرنامج الوطني لدعم مقدمي الرعاية الأسرية وقانون تعزيز أسباب النجاح في الولايات المتحدة الأمريكية تحقق وفورات وتتسم بالفعالية في الوقت نفسه. وأوصت حلقة النقاش بإنشاء مكاتب للتضامن بين الأجيال على الصعيد الوطني؛ ومراجعة السياسات المتعلقة بالأسرة، مع أخذ مواطن القوة لدى كل جيل بعين الاعتبار وتوفير الدعم للأسر الكبيرة؛ وانتهاز الذكرى السنوية العشرين لدعوة الدول الأعضاء إلى تعزيز الحوار والتفاهم بين الأجيال، وتعزيز المراكز المشتركة بين الأجيال واستخدام الحيز المتاح لتشجيع التفاعل بين الأجيال[٥].

(٥) Donna Butts ‘Advancing Intergenerational Solidarity’، ورقة قدمت بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للأسرة، في مقر الأمم المتحدة، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣.

٤٣ - وتم أيضا خلال الاحتفال باليوم الدولي عرض أنشطة برنامج العمل والدراسة بين الأجيال في نيويورك، وهو مبادرة مشتركة بين الإدارة المعنية بالشيخوخة ووزارة التعليم في مدينة نيويورك. ويوفر البرنامج الخدمات للمسنين جنبا إلى جنب مع تقديم التعليم الأكاديمي والتدريب على العمل لنخبة من طلاب المدارس الثانوية الحكومية. ويقوم الطلاب بتقديم الخدمات للمسنين الذين يضطلعون، في المقابل، بدور مرشدين للطلاب عن طريق تقديم الدروس الخصوصية وغيرها من أشكال الدعم، وهو ما يضفي على البرنامج بعدا يذكّر بعلاقة الأجداد بالأحفاد.

٤٤ - وفي مجال التعاون التقني، قدمت شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي مؤخرا مساعدة تقنية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في أرمينيا لإعداد سياسة وطنية في مجال شؤون الأسرة. وتعدّ هذه السياسة خطوة رئيسية نحو تعزيز الأسرة، حيث تدمج نظام الاستحقاقات القائم في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية وتقدم المزيد من الدعم لقضايا الأسرة في أرمينيا. وكان العمل لإعداد السياسة جهدا مشتركا بين موظفي الشعبة والخبراء الدوليين والوطنيين. وفي بيلاروس، ظلت الشعبة تقدم منذ عام ٢٠١١ المساعدة لوزارة العمل والحماية الاجتماعية لإعداد المسح الأسري الوطني وتنفيذه. وعملت الشعبة بالاشتراك مع الحكومة والأوساط الأكاديمية الوطنية على إعداد منهجية المسح والاستبيانات. وستزود نتائجُ المسح واضعي السياسات الوطنية بالبيانات التي سيتم استخدامها في تعديل استراتيجية الأمن الوطني الديموغرافية وتعديل التشريعات الوطنية المتعلقة بالأسرة. وسيتم تكرار منهجية المسح واستخدامها في دراسات استقصائية مماثلة في البلدان المعنية التابعة لرابطة الدول المستقلة.

دال - مبادرات المجتمع المدني

٤٥ - المجتمع المدني هو المحرك الرئيسي للأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية. فهو الذي يدرك، بحكم عمله في الميدان مع الأسر ولصالح الأسر، ما تقوم به الأُسر من أدوار لا يستعاض عنها في حياة أفرادها والمجتمع ككل، ويبذل لها ما يلزم من الدعم. وتعمل العديد من المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية على مستوى القواعد الشعبية لمساعدة الأسر على مواجهة مسؤولياتها الكثيرة. وقد قدم العديد من منظمات المجتمع المدني دعما فعالا للأعمال التحضيرية لإحياء الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة من خلال تنظيم فعاليات وندوات وحلقات عمل ومنتديات لوسائل الإعلام من أجل إذكاء الوعي على المستوى المحلي. ويرد أدناه استعراض لمبادرات المجتمع المدني التي جرت في عام ٢٠١٣.

٤٦ - فقد نظم الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة نشاطا جانبيا، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، في سياق الدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، بعنوان ''نحو عام ٢٠١٤: تعزيز تمكين الأسرة''[٦]، إضافة إلى العديد من اجتماعات التوعية في أوروبا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا. وعرض النشاط الجانبي نتائج اجتماع فريق الخبراء الأوروبي، الذي عقد في بروكسل في عام ٢٠١٢، والإعلان الجديد للمجتمع المدني الذي يجري الترويج له بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. وقد منح الاتحاد منطقة فينيتو في إيطاليا جائزةً نظير جهودها الرامية إلى تعزيز سياسات مراعية لاحتياجات الأسرة. وفي منطقة فينيتو، مُنحت شهادة الجودة للسلطات العامة المحلية أو المنظمات الخاصة التي وضعت سياسات تتبوأ فيها الأسرة موقع الصدارة، واستخدمت وسائل مرنة لدعم العلاقات الأبوية والأسرية، وعززت القيمة الثقافية للأسرة. أما ''مشروع تدقيق الأسرة والعمل'' الذي يهدف إلى الشروع في إجراء تقييم موثق ومنهجي لسياسات الموارد البشرية المتبعة في الشركات العامة والخاصة، فيمنحُ شهادات لشركات القطاعين العام والخاص في ضوء مدى نجاعة نهجها في العمل بما يلائم احتياجات الأسرة، مع تحقيق فوائد كبيرة لأرباب العمل والموظفين على السواء. ويكمن الهدف في العمل معاً على وضع تدابير لتحسين التوازن بين العمل والحياة، وتعزيز الإنتاجية في الشركة أو الدائرة في الوقت نفسه.

٤٧ - وعُقد مؤتمر ''التحديات التي تواجه الأسرة في القرن الحادي والعشرين'' في وارسو في يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وركز على السياسات الموجهة للأسرة في الاتحاد الأوروبي، لا سيما في بولندا، وذلك في مجال التوازن بين متطلبات العمل والأسرة أساساً. وأشار الخبراء إلى وجود علاقة بين ترتيبات العمل المرنة وارتفاع معدلات الخصوبة في بعض الدول الأوروبية. وقام بتنظيم المؤتمر، الذي انعقد تحت رعاية رئيس بولندا وحضره مسؤولون حكوميون وممثلون عن المجتمع المدني، مؤسسة أكاديمية الأسرة، وهي منظمة غير حكومية تقدم دروسا للأزواج لإثراء معارفهم في شؤون الأسرة.

٤٨ - وقام العديد من المنظمات الأوروبية غير الحكومية المهتمة بشؤون الأسرة في البرلمان الأوروبي بتنظيم مؤتمر عن ''تحقيق التوازن بين الأسرة والعمل''، احتفالا باليوم الدولي للأسرة في ١٥ أيار/مايو. وقد استضافه أعضاء البرلمان الأوروبي من سلوفاكيا وألمانيا، بمشاركة المفوض المعني بالعمالة والشؤون الاجتماعية والإدماج الاجتماعي وعدد من أعضاء البرلمان الأوروبي.

---

(٦) للحصول على مزيد من التفاصيل بشأن بعض المناسبات المبينة في الفرع ثانيا - دال، انظر الموقع التالي: www.family2014.org/seun.php.

٤٩ - واحتفل اتحاد المنظمات الأسرية التابع للاتحاد الأوروبي أيضا باليوم الدولي بإطلاق كتاب عن التغير الديمغرافي ومشاركة المرأة في سوق العمل والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية، بعنوان: ''تراجع معدلات الخصوبة وعدد السكان: لا وقت للأطفال؟'' وواصل الاتحاد في وسائل الإعلام الاجتماعية أنشطة التوعية بقضايا الأسرة والسياسات الاجتماعية، ونظم حملة للترويج لعام ٢٠١٤ عاما أوروبيا للتوفيق بين العمل والحياة الأسرية. ومن أجل حشد الدعم لهذه المبادرة، وُضعت خارطة طريق لتفعيل العام الأوروبي.

٥٠ - ونظم المجلس النسائي لجمعية التعاون التعليمي، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للإعلام في لاغوس، نيجيريا، منتدى وسائل الإعلام للمنظمات غير الحكومية عن الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، احتفالا باليوم الدولي للأسرة، في ١٥ أيار/مايو. وعُقد المنتدى بهدف نشر الوعي بالذكرى السنوية وناقش القضايا المتعلقة بالأسرة في القانون النيجيري: الآليات القانونية لتمكين الأطفال النيجيريين من خلال التعليم؛ والتهميش وأزمة الهوية لدى الشباب؛ وقضايا التضامن بين الأجيال وتحقيق الاندماج الاجتماعي.

٥١ - وإدراكا من معهد الخدمات والبحوث المعني بشؤون الأسرة والأطفال للحاجة الماسة إلى بناء وتعزيز أمن الأسرة واستقرارها، فقد سعى جاهدا إلى مواصلة عمله الطويل الأجل المكرس لتهيئة مناخ إيجابي للأسر في الهند وفي جميع أنحاء العالم وفهم طبيعة وتعقيدات عوامل الضغط التي تؤثر في الحياة الأسرية وجميع تفريعاتها. وفي إطار الاحتفالات باليوم الدولي، أصدر المعهد منشورا بشأن الموقع المحوري الذي تتبوؤه الأسرة في المجتمع، وعقَد عدة حلقات دراسية بشأن حماية الطفل، وكلف خبراء بإجراء دراسة عن العنف ضد الأطفال داخل الأسرة.

٥٢ - ونظم المركز الدولي للعمل والأسرة مؤتمره الخامس بشأن العمل والأسرة، الذي عُقد في برشلونة في الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣. وناقش الأكاديميون خلاله مسؤولية الشركات تجاه الأسرة؛ وفوائد ترتيبات العمل المرنة وإجراء تقييمات للبحوث عن العلاقة بين العمل والحياة بالاستناد إلى الأدلة وتصميم تدخلات مؤسسية. وشملت مواضيع البحث التي ناقشها المؤتمر العلاقة بين العمل والأسرة في عصر التقشف؛ وسياسات التوفيق بين العمل والأسرة وموقعها في الثقافة السائدة؛ والزوجين ذوي الدخل المزدوج؛ والحياة المهنية ومسار المرأة الوظيفي. ومن النتائج التي توصل إليها المؤتمر ضرورة مواصلة الباحثين تحليل مسببات التعارض بين مسؤوليات العمل والأسرة، مع تحري المزيد من الدقة في طريقة استخدام مصطلح ''المرونة'' عند إجراء الدراسات في المستقبل.

٥٣ - وعُقدت الحلقة الدراسية المعنونة ''الأسرة المستدامة: مفتاح التنمية''، التي نظمتها مؤسسة تكوين الأسرة المعنية بالتعليم والتوجيه الأسريين، في سانتياغو في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٣. وحضر الحلقة الدراسية سياسيون وممثلون عن المجتمع المدني. وخلال الاجتماع، تم إبراز عدة ممارسات جيدة من شيلي، مثل برنامج حوافز عمل المرأة، الذي يقدم حوافز عمل للنساء الأكثر ضعفا. وناقش الخبراء أيضا أهمية هيكل الأسرة وتعليم الوالدين من أجل رفاهية الأسرة. وبالإضافة إلى دورات التوجيه المقدمة للآباء والأمهات، تصدر المؤسسة طائفة متنوعة من المواد التعليمية للآباء والأمهات. وتصل مجلتها الشهرية إلى ٠٠٠ ١٤ أسرة في شيلي.

٥٤ - وقام مشروع للصحة في لشبونة بالترويج لأهداف الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية من خلال تنظيم حلقات عمل ومؤتمرات واجتماعات للتوعية. ففي عام ٢٠١٣، نظم حلقة عمل بعنوان ''ماذا ينقص السياسة العامة المتعلقة بالأسرة - استذكار الماضي واستشراف الآفاق؟''؛ واجتماعا بشأن إدمان المخدرات، والشيخوخة، والاستبعاد، والعلاقات بين الأجيال؛ كما عقد مؤتمره الثالث والعشرين بشأن السياسات المتعلقة بالأسرة، حول موضوع ''الأسرة والشيخوخة: تعزيز الاندماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال''، في ١ تشرين الأول/أكتوبر.

٥٥ - ونظم المجلس الوطني للعلاقات الأسرية في الولايات المتحدة الأمريكية حلقة دراسية بشأن الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية، بعنوان ''السياسات المتعلقة بالأسرة في جميع أنحاء العالم''، وذلك في إطار مؤتمره بشأن رفاه الأطفال والشباب في الأسر والمجتمعات المحلية، الذي عُقد في سان أنطونيو، بولاية تكساس، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وتناولت الحلقة الدراسية أهمية وضع سياسات متعلقة بالأسرة من منظور الأمم المتحدة، كما استعرضت سياسات تركز على الأسرة في عدة مناطق.

٥٦ - وتنظم لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في نيويورك برامج شهرية ترمي إلى تعزيز أهمية الأسرة في سياق تحقيق أهداف الأمم المتحدة، سواء عن طريق النظر في التحديات التي تواجهها الأسر أو استكشاف حلول عملية لهذه المشاكل. وعلى مدى الأشهر الأخيرة، قدم أكاديميون وممارسون مهنيون وممثلو منظمات غير حكومية عروضا حول عدة مواضيع، منها الممارسات القائمة على الأدلة والمركِّزة على الأسرة، وتغير أدوار الجنسين في الأسرة، ورعاية الوالدين للأطفال المصابين بالتوحد، وتقييم الفروق العرقية والثقافية في هيكل الأسرة، والهياكل الأسرية المتغيرة. وشاركت اللجنة أيضا في رعاية المناسبتين الجانبيتين التاليتين: أثناء الدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، بشأن موضوع الحد من

الفقر لدى كبار السن، وخلال الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، بشأن استراتيجيات إقناع الرجال في البلدان النامية بوقف العنف الجنسي. وتعكف اللجنة على التخطيط والترويج للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤، ومن المقرر أن تعقد عدة اجتماعات ومناسبات شهرية.

٥٧ - وللجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في فيينا شبكة دولية مكونة من ١٣٩ منظمة من منظمات المجتمع المدني ذات التوجه الأسري، تشكل موردا معرفيا ومنتدى للتفاعل للجهات المعنية بقضايا الأسرة (انظر www.civilsocietynetworks.org). والتزمت لجنة فيينا كذلك باستكمال دراسة بشأن توثيق مساهمات منظمات المجتمع المدني في رفاه الأسر. وتتمثل المرحلة الراهنة من العملية في تحليل البيانات المقدمة من المنظمات المشاركة وإنشاء مورد معرفي آخر في مجال قضايا الأسرة. وستُنشر الوثائق ونتائج التحليل في الوقت المناسب للاحتفال بالذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤.

٥٨ - ورحبت عدة منظمات من المجتمع المدني باليوم العالمي للوالدين، الذي يُحتفل به في ١ حزيران/يونيه من كل سنة. ودعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٢/٦٦ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الدول الأعضاء إلى الاحتفال بهذا اليوم في إطار الشراكة الكاملة مع المجتمع المدني، مع إشراك الشباب والأطفال على وجه الخصوص. ونظم اتحاد السلام العالمي مناسبات للاحتفال باليوم في عدة بلدان، كما نظم احتفالا باليوم في مقر الأمم المتحدة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ونظم هذا الاحتفال تحت رعاية البعثات الدائمة لبوروندي، ورومانيا، وساموا، وسانت لوسيا، ومالي، وماليزيا، ونيجيريا، وركز أساسا على الأدوار المتعددة التي يؤديها الآباء والأمهات في حياة أطفالهم، وأكد على الالتزام المتواصل لاتحاد السلام العالمي بتعزيز الزواج والأسرة وتربية الأطفال. ونظمت مؤسسة رصد شؤون الأسرة نقاشا علنيا بشأن دور الأسرة وتصويره في وسائط الإعلام، احتفالا باليوم الدولي، وذلك في مدريد في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣.

٥٩ - وقام الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة باقتراح ونشر إعلان المجتمع المدني بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. ويؤكد الإعلان على أنه ثبت أن السياسات التي تركز على الأسرة قيّمة وفعالة في كثير من مجالات التنمية الاجتماعية، ويحث الدول الأعضاء على تعزيز وتنفيذ السياسات المراعية للأسرة التي تهدف إلى تهيئة أحوال معيشة للأسر تكون جيدة ومتيسرة ومستدامة؛ وتمكين الأسر والاعتراف بالدور الذي تضطلع به في تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. ويشار إلى سياسات محددة في مجالات القضاء على الفقر وتحقيق التوازن بين العمل والأسرة والتضامن بين الأجيال. وبلغ عدد الكيانات الدولية

التي قدمت الإعلان ٢١ كيانا، ووقعه ٣٥٠ ممثلا عن المجتمع المدني من ١٧٣ منظمة وطنية، وكذلك سياسيون وأكاديميون وأفراد[٧].

ثالثا – الاستنتاجات والتوصيات

٦٠ – أقر المجتمع الدولي على مر السنين بأهمية النظر إلى السياسات والبرامج التي محورها الأسرة كجزء من نهج إنمائي متكامل لا نهج قطاعي. واتفق المجتمع الدولي على أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، لها الحق في أن يحميها المجتمع والدولة؛ وأقر بأن الأسر، وإن اختلفت أشكالها وهياكلها، هي أساسية للتنمية الاجتماعية.

٦١ – ويتيح التركيز على الأسرة نهجا شاملا لتذليل بعض التحديات الإنمائية المستمرة، مثل توارث الفقر وعدم المساواة عبر الأجيال. وعلى سبيل المثال، فإن الوضع والاستقرار الاقتصاديين للأسرة والتربية الجيدة أمران حيويان لتحقيق رفاه الأطفال، كما أن نوعية الحياة الأسرية في حد ذاتها عنصر مهم يسهم في بناء مجتمع تسوده روح المسؤولية والعدل والمساواة في المستقبل.

٦٢ – ويعرض هذا التقرير الجهود التي تبذلها الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لدعم الأسرة في جميع أنحاء العالم. وتركز بعض السياسات والبرامج الوطنية على النساء اللائي لديهن أطفال، بدلا من الوحدات الأسرية تحديدا. وربما يكون لهذا النهج ما يبرره بالنظر إلى التمييز السائد ضد المرأة والحاجة الملحة إلى مكافحة هذا الظلم الذي عانين منه على مر التاريخ. وبالمثل، يمكن تفهم التركيز على الطفل، حيث يعزى إلى الرغبة في كسر حلقة الفقر وكفالة حد أدنى، على الأقل، من مستوى المعيشة للطفل. بيد أن التركيز على المرأة والطفل قد لا يكون كافيا ليس فقط من أجل الحد من الفقر ولكن أيضا للنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق الطفل. وكما لاحظت مؤخرا رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن المرأة تهيمن على الحملة الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وبات لزاما توسيع نطاقها لتشمل الفتيان والرجال. وبالمثل، من المؤكد أن مراعاة دينامية الأسرة في وضع السياسات وتقديم الخدمات ستؤدي إلى تحسين النتائج بالنسبة لجميع أفراد الأسرة.

٦٣ – ومن النتائج الرئيسية للأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤ الاستعراضات التي أجريت على الصعيد الإقليمي لعملية

(٧) متاح على الموقع الشبكي www.family2014.org/declaration.php.

وضع السياسات المتعلقة بالأسرة. وقد ركزت البحوث التي أنجزت على القضايا التي تهم المجتمع الدولي والأسر نفسها، وهي: فقر الأسرة، والتوازن بين العمل والأسرة، والتضامن بين الأجيال. ويشير كل من الاستعراضات الإقليمية التي أجريت في اجتماعات الخبراء والبحوث التي أنجزت حتى الآن إلى أن السياسات الموجهة نحو الأسرة تساهم في الحد من الفقر، وتحقيق نتائج أفضل للأطفال، وإحراز مزيد من المساواة بين الجنسين، وتحسين التوازن بين العمل والأسرة، وتمتين الأواصر بين الأجيال. وهناك أدلة وافرة على أن السياسات المتبعة في تلك المجالات فعالة وتحتاج إلى المزيد من التطوير.

٦٤ - وينبغي مواصلة وتيسير المتابعة المقبلة لعملية وضع السياسات المتعلقة بالأسرة وتبادل الممارسات الوطنية الجيدة في المجالات المشار إليها أعلاه على الصعيدين الدولي والإقليمي. وبالمثل، يمكن لاجتماعات الخبراء الإقليمية والدولية في المستقبل أن تستعرض وضع السياسات المتعلقة بالأسرة وتقديم توصيات استنادا إلى الأدلة المتاحة.

٦٥ - وعلاوة على ذلك، يمكن وضع آليات دعم إقليمية مناسبة (مثل خطة العمل بشأن الأسرة في أفريقيا التي وضعها الاتحاد الأفريقي) أو تعزيز هذه الآليات من أجل (أ) رصد أثر السياسات الاجتماعية - الاقتصادية في الأسرة؛ (ب) وتعزيز ورصد وضع السياسات المتعلقة بالأسرة في المجالات ذات الصلة؛ (ج) ودعم البحوث بشأن الأسر وبشأن الدراسات المتعلقة بتقييم أثر السياسات. وعلاوة على ذلك، قد تجد الدول الأعضاء أنه من المفيد وضع استراتيجية طويلة الأجل لتوجيه عمل الأمم المتحدة في مجال الأسرة في المستقبل، تتخذ مثلا شكل آلية استعراض عملية المنحى تركز على مجالات معينة في وضع السياسات المتعلقة بالأسرة.

٦٦ - وهناك مجالان من مجالات السياسات العامة بات من المؤكد أن أهميتهما ستتعاظم في السنوات القادمة، ويتعلق الأمر بالتوازن بين العمل والأسرة والشواغل التي تتشاطرها الأجيال. وصارت الاتجاهات الأخيرة، مثل الانخفاض السريع في معدلات الخصوبة في البلدان المتقدمة النمو، وعدم الاستقرار الأسري، وارتفاع معدلات الطلاق، وكذلك تزايد الصعوبات التي يواجهها الشباب في تكوين أسرة، تتطلب اتخاذَ إجراءات عاجلة، ولا سيما في مجال التوازن بين العمل والأسرة وأسباب كسب الرزق المستدام. وبالمثل، إن تغير هياكل الأسرة وانتشار التحضر والحراك وأيضا الزيادة السريعة في نسبة كبار السن بين السكان وتحديات ضمان حقوق الإنسان والكرامة لكبار السن، كل ذلك يقتضي التمعن بجدية في السياسات التي تدعم التفاعل بين الأجيال بشكل سليم ومتبادل حتى لا يُنظر إلى العلاقة بين الأجيال على أنها علاقة تنافس وتدافع.

٦٧ - ولم يعالَج الموضوعان بالقدر الكافي على الصعيد الدولي، على الرغم من تزايد تأثيرهما في قضايا مثل مستقبل مشاركة المرأة في سوق العمل والشيخوخة. ومن الممكن القيام، بدعم من الدول الأعضاء، بمتابعة إعداد السياسات المتعلقة بالأسرة في مثل هذه المجالات على نحو منتظم وتنسيق هذه المتابعة على الصعيدين الوطني والإقليمي بمساعدة من جهة التنسيق المعنية بالأسرة داخل شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي.

٦٨ - وكما ذُكر في تقارير سابقة عن قضايا الأسرة، من الصعب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الأهداف المتعلقة بالفقر والتعليم والحد من الوفيات النفاسية، ما لم تركِّز الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيقها على الأسرة. وتندرج النساء والأطفال والشباب ضمن الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة، وسوف يظلون من الأولويات العليا في استراتيجية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستشكل إضافة الأسر إلى هذه الخطة خطوة إلى الأمام في اتجاه التمكين والحد من عدم المساواة، وستساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٩ - وتُشجَّع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى على النظر في التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للحكومات وكيانات الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية أن تشجع وتعزز تمكين الأسرة من خلال سياسات وبرامج ملائمة محورها الأسرة؛

(ب) يمكن للدول الأعضاء أن تعتبر تمكين الأسرة وسيلة هامة في مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة، وأن تجعلها جزءا من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ج) ينبغي أن تشجع الدول الأعضاء السياسات المتعلقة بالأسرة دعما للتوازن بين العمل والأسرة، بما في ذلك المساواة في تقاسم المسؤوليات الأسرية بين الرجل والمرأة، وتشجيع الأبوة المسؤولة ضمن إطار الخطة الأوسع لتحقيق المساواة بين الجنسين؛

(د) تشجَّع الحكومات والجهات المعنية الأخرى على الاستثمار في البرامج المشتركة بين الأجيال من أجل مساعدة الأسر في الاضطلاع بمسؤوليات تقديم الرعاية وتيسير التواصل والدعم المتبادل بين الأجيال؛

(هـ) قد ترغب لجنة التنمية الاجتماعية في أن تأخذ في الاعتبار نتائج حلقة النقاش التي ستُعقد في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية من أجل

توجيه مداولاتها المقبلة بشأن القضايا المتعلقة بالأسرة، بغية إنشاء آلية متابعة مناسبة لتوجيه عملية وضع السياسات الوطنية؛

(و) يمكن للدول الأعضاء أن تنظر في السبل الملائمة للنهوض بـ "برنامج الأسرة" على الصعيد الدولي بطريقة منسقة ومنهجية. وينبغي أن يظل الاهتمام منصبّا على التوازن بين العمل والأسرة والمسائل المشتركة بين الأجيال على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.